

Distr.: General
26 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٨٠ من جدول الأعمال
النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن
وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية
والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين

النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات
الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين

تقرير الأمين العام*

إضافة

أولا - مقدمة

١ - خلال الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وردت تقارير إضافية من سبع دول عملاً بالفقرتين ١٠ و ١٢ من قرار الجمعية العامة ٩٤/٦٧. وتتضمن التقارير المقدمة من الدول، في جملة أمور، معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، فضلا عن البعثات والممثلين ذوي المركز الدبلوماسي لدى المنظمات الحكومية الدولية الموجودة في أراضيها. وترد أدناه المعلومات ذات الصلة المتعلقة بتلك التقارير.

* تتضمن هذه الإضافة المساهمات التي تلقاها الأمين العام بعد الموعد النهائي المحدد لتقديمها، وهو ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانيا - التقارير الواردة من الدول عملا بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة
٩٤/٦٧

٢ - أبلغت السويد (١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤) عن الحوادث والجرائم الخطيرة التالية التي وقعت واتصلت بحماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للبلدان التالية في السويد خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى منتصف عام ٢٠١٤:

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، تعرضت سفارة دولة بوليفيا المتعددة القوميات لعملية احتيالية عندما اخترق مجرم مجهول الهوية شبكة الهاتف المركزي وولّد تكاليف تكبدها السفارة (حوالي ١٧ ٠٠٠ كرونة سويدية).

بلغاريا

في ٤ آذار/مارس ٢٠١٤، تعرض موظف في السفارة لتهديد على يد شخص يزور السفارة لأغراض قنصلية.

مصر

في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، أفادت السفارة أن أحد الموظفين في قسمها القنصلي تعرض للتهديد والتشهير. ويزعم أن هذه الجرائم وقعت في نيسان/أبريل وأنها كانت عبارة عن نشر معلومات خاطئة عن الموظف وتوجيه تهديدات إليه في صفحة على موقع فيسبوك. وقد أبلغت الضحية الشرطة بالحادثة.

إثيوبيا

في ٤ كانون الثاني/يناير، أعرب القنصل العام عن شواغل تتصل بالأمن والسلامة بعد أن تلقت السفارة تهديدات عبر البريد والهاتف. كما وجهت تهديدات خلال مظاهرات أجريت خارج القنصلية.

فنلندا

في ليلة ١٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، سرقت سيارة أحد موظفي السفارة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، رسمت أشكال مهينة (غرافيتي) على جدران البعثة.

وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، تعرض مبنى الإقامة للتخريب وقام احد الجناة المجهولين بتحطيم نافذة.

فرنسا

في عام ٢٠١٢، تلقت السفارة رسائل غير مفهومة من رجل عدة مرات في الأسبوع لفترة قصيرة. وعلى الرغم من أن الرسائل لم تتضمن تهديدات، فقد وُلدت شعورا بعدم الارتياح لدى الموظفين. ولم تعتبر السفارة أن هذه الحوادث تشكل سببا لتوجيه تهمة.

هنغاريا

في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، تعرضت إحدى مركبات السفارة للتخريب وسرقت حقيبة من المقعد الخلفي. وأُقلل باب التحقيق لعدم توفر الأدلة.

وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، جرى السطو على منزل السفير. إذ اقتحم لصوص باب مدخل المنزل وسرقوا أشياء زهيدة القيمة. وشرع في تحقيق أولي لكنه أُقلل فيما بعد لعدم توفر الأدلة.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، تعرض ضيوف في حفل استقبال أقيم في فندق Grand Hotel في ستوكهولم لعملية تحرش وشتيم والتقاط الصور على يد متظاهرين خارج الفندق وفي ردهته عند دخولهم حفل الاستقبال.

وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، نظمت مظاهرة خارج مباني السفارة دون الحصول على تصريح من الشرطة. وأطلق المحتجون شعارات عبر الميكروفونات وتسببوا بحالة اضطراب عام في الحي.

وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٤، نظمت مظاهرة خارج مباني السفارة دون الحصول على تصريح من الشرطة. وتصرف المحتجون بعدوانية وتسلقوا سياج السفارة وأطلقوا هتافات عبر الميكروفونات وعلّقوا لافتات على البوابة. ووصلت الشرطة إلى عين المكان بعد ١٠ دقائق من حصولها على إبلاغ من السفارة ولكن المحتجين كانوا قد غادروا المكان.

ليبيا

في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، تسكع رجلان حول السفارة، وأزعجوا الموظفين بتوجيه الشتائم إليهم والتقاط صور للوحات ترخيص مركبات تابعة للسفارة.

وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤، تعرض موظفو السفارة للتحرش على يد رجل كان يتصل بالسفارة ما يزيد عن ٢٠ مرة يوميا. كما أن الرجل زار السفارة. وكان سلوكه عدوانيا وفضفاً في كثير من الأحيان عند الاتصال بالسفارة أو زيارتها. وشعر موظفو السفارة بالانزعاج والإهانة من جراء تصرفه هذا.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تعرض القائم بالأعمال لليبيا للتهديد في السفارة على يد زائر كان يلتمس المساعدة بشأن مسألة قنصلية.

رواندا

في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، سعى شخص خلال مظاهرة صُرح بتنظيمها خارج السفارة إلى تخريب المباني حيث حاول نزع العلم الوطني من مكانه وإحراقه.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قامت مجموعة من الأشخاص بانتزاع لوحة وصندوق بريدي تابعين للسفارة.

سري لانكا

في ليلة ١٨ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، جرى السطو على منزل دبلوماسي في السفارة. إذ وجد الباب الأمامي مفتوحا في صباح اليوم التالي وكان قد سُرق هاتقان خلويان وآلة تصوير وكحول.

الجمهورية العربية السورية

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تعرض السفير للتهديدات والإهانات الهاتفية بعد أن وجه تهمة تتصل بحادث سابق.

وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، رسمت أشكال مهينة (غرافيتي) على جدران السفارة وتم نزع العلم الوطني السوري من مكانه وإسقاطه. والقمت الشرطة القبض على اثنين من الجناة.

وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، اقتحمت مجموعة من ١١ شخصا السفارة وألحقت أضرارا بداخلها. وسُرق محرك حاسوبي صلب.

٣ - أبلغت قطر (٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤) وعمان (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤) أنه لم تحدث أي انتهاكات لحرمة وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين

الدبلوماسيين والقنصليين أو البعثات والممثلين ذوي المركز الدبلوماسي لدى المنظمات الحكومية الدولية في أراضيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ - وأبلغت صربيا (٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤) عن ارتكاب ٢٢ جريمة في إقليم صربيا (١٩ في بلغراد، و ٢ في سوبوتيك، وواحدة في نوفي ساد) ضد أشخاص يعملون في سفارات أجنبية وفي بعثات منظمات دولية خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

وكانت أغلبية هذه الجرائم ضد الممتلكات (١٩) في حين كانت اثنتان من مخالفات المرور (تهديدات ضد النقل العام) وواحدة من الجرائم التي تخل بالسلام والأمن العامين (سلوك عنيف). وبلغ عدد ضحايا هذه الجرائم ٢٧ شخصا ذكروا لمحققي الشرطة أو عند تقديم الشكاوى ذات الصلة أهم رعايا أجنبية يعملون في سفارات أجنبية وبعثات منظمات دولية. إلا أنه لا تتوفر بيانات بشأن ما إذا كانوا يتمتعون بامتيازات وحصانات دبلوماسية.

٥ - وأبلغت كوبا (١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤) عن النتائج الرئيسية التي حققها نظامها المتعدد الاستجابات لأمن وحماية السلك الدبلوماسي على النحو التالي:

- لم تحدث أي حالة اقتحام عنيف لمكاتب دبلوماسية في كوبا. وكانت حوادث الاقتحام منعزلة ارتكبتها أفراد وليس جماعات منظمة.
- انخفض عدد الأعمال الإجرامية. وانخفض عدد التقارير التي تفيد بارتكاب جرائم حيث لم تسجل سوى تسع جرائم في عام ٢٠١٣.
- لم تسجل أي أعمال عنف. ولم يبلغ عن أي اعتداء خلال عام ٢٠١٣.
- كانت الغالبية العظمى من الجرائم مخالفات بسيطة ولم تترتب عليها حالات تنطوي على خطر.
- سجلت زيادة في عمليات المتابعة والقضايا التي تمت تسويتها في إطار التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد السلك الدبلوماسي.

٦ - وأشارت جمهورية إيران الإسلامية (١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤) إلى الحادث الذي أبلغت عنه المملكة العربية السعودية (٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣) والذي اتصل بأحد أعضاء سلكها الدبلوماسي في جمهورية إيران الإسلامية (انظر A/69/185، الفقرة ١١).

ويفيد التقرير المقدم من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية بأن الممثل الدبلوماسي، ياسر بن محمد القرني، الملحق السابق في سفارة المملكة العربية السعودية في

طهران كان طرفاً في حادث سير وقع في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ . ويكتفي التقرير بوصف جزء من الحادث الفعلي ولا يبين دور السيد القرني فيه.

واستناداً إلى التقرير المقدم من شرطة المرور في طهران، تجاوز السيد القرني في الساعة ١٧:٣٠ من يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ حدود السرعة المسموح بها معرضاً بذلك للخطر الشديد حياة سائقي سيارات آخرين ومشاة إذ أنه فقد السيطرة على السيارة وتسبب بمقتل مدني إيراني وإصابة اثنين آخرين بجروح بالغة، بمن فيهما ضابط شرطة.

وثبت أن سبب الحادث كان السرعة العالية والقيادة المتهورّة لسائق السيارة الذي كان تحت تأثير الكحول، مما يشكل جريمة خطيرة وفقاً للقوانين الوطنية الإيرانية.

وكانت سفارة المملكة العربية السعودية قد أبلغت على النحو الواجب بحالات سابقة اتصلت بمخالفات قيادة السيارات ارتكبتها السيد القرني تحت تأثير الكحول، وهي مخالفات تمثل انتهاكاً خطيراً للمادة ٤١-١ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ . وإن تكرار هذا النوع من السلوك الذي أدى في النهاية إلى وقوع الحادث المميت المذكور أعلاه يثبت أن سفارة المملكة العربية السعودية لم تعالج على النحو الواجب الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها موظفها.

وحيث أن السيد القرني ارتكب فعلاً إجرامياً ينطوي على ظروف مشددة (تجاوز حدود السرعة المسموح بها عند قيادة السيارة في حالة سُكر)، فإن وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية أعربت، في إطار اتفاقية جنيف، لسفارة المملكة العربية السعودية عن أملها في أن تتعاون مع السلطات القضائية الإيرانية لإتمام الإجراءات القضائية التي تم اتخاذها، بما في ذلك من جانب أسرة الضحية، وأن تنظر في إمكانية رفع الحصانة عن الدبلوماسي المعني. وتمت التوصية أيضاً، من بين جملة أمور، بأن يظل الجاني موجوداً في البلد حتى تنتهي سلطات إنفاذ القانون من إجراء التحقيق على النحو الواجب. وقد أساءت سفارة المملكة العربية السعودية على ما يبدو تفسير هذا الطلب المقدم من وزارة الشؤون الخارجية.

وتأمل جمهورية إيران الإسلامية أن تقوم المملكة العربية السعودية بمتابعة القضية أمام سلطاتها القضائية عند عودة السيد القرني إلى بلده دون أن تكون قد تمت مقاضاته بسبب مركزه الدبلوماسي وأن تكفل عدم السماح لمرتكب هذه الجريمة بالإفلات من العقاب أيًا كانت الظروف.

ثالثاً - الآراء التي أعربت عنها الدول عملاً بالفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٩٤/٦٧

٧ - وأبلغت قطر (٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤) وموريشيوس (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤) وعمان (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤) وكوبا (١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤) عن التدابير المتخذة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين فضلاً عن البعثات والممثلين ذوي المركز الدبلوماسي المعتمدين لدى المنظمات الحكومية الدولية في إقليم كل منها^(١).

٨ - وأبلغت قطر (٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤) عن اتخاذ جميع التدابير وبذل الجهود لتأمين مقار الهيئات الدبلوماسية وكفالة سلامة السلك الدبلوماسي. وقد تم تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بخدمات حراس ثابتين رسميين ومدنيين ودوريات متنقلة. بالإضافة إلى ذلك، جرى توفير الأمن لجميع المناسبات الوطنية والزيارات الرسمية إلى مقار الهيئات الدبلوماسية. وعزز الأمن في حال التهديدات المحتملة بغية كفالة أمن وسلامة جميع البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى البلد. وعمل ضابط اتصال دبلوماسي على كفالة اتخاذ الترتيبات الأمنية في إطار تنسيق مستمر بين مسؤولي الأمن في البعثات الدبلوماسية وإدارة الحراسات العامة.

وقد سعت إدارة الحراسات العامة إلى تعزيز الاتصالات مع البعثات الدبلوماسية بهدف إزالة أي عقبات وتنفيذ المقترحات والتغلب على أي جوانب سلبية قد تؤثر على النظام الأمني. وبناء على ذلك، اتخذت خطوات لعقد اجتماع سنوي مع مسؤولي الأمن في البعثات الدبلوماسية بغية فهم الاحتياجات الأمنية لتلك البعثات ومعالجة المسائل التي تثيرها بالتنسيق مع الإدارات ذات الصلة في وزارة الداخلية.

٩ - وأفادت موريشيوس (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤) أنها انضمت إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في ١٨ تموز/يوليه ١٩٦٩. وقبل انضمامها إلى الاتفاقية وبغية إعطاء قوة القانون لأحكام معينة من اتفاقية فيينا تتعلق بالحصانة من الملاحقة والإعفاءات الضريبية وأمن موظفي ومباني البعثات الأجنبية، سنت حكومة موريشيوس قانون العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٦٨. وتنص المادة ٢٢ من ملحق قانون العلاقات الدبلوماسية على كفالة حرمة مباني البعثات الدبلوماسية في موريشيوس وعلى عدم جواز دخول أي من أهالي موريشيوس هذه المباني دون موافقة رئيس البعثة.

(١) للاطلاع على النص الكامل للردود، انظر http://www.un.org/en/ga/sixth/69/protection_of_diplomats.shtml

وبالتالي، فمن واجب الحكومة اتخاذ الخطوات الملائمة لحماية مباني البعثات من أي اقتحام أو ضرر ولمنع أي إخلال بأمن البعثات أو انتقاص لكرامتها.

وتوفر شرطة موريشيوس، عند الطلب، الأمن المسلح في مباني المفاوضات والسفارات. كما يوفر أمن معزز كلما ازدادت التهديدات حدة.

١٠ - وأفادت عُمان (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤) أنها تتمتع ببيئة آمنة وخالية من الأخطار بفضل التدابير التي اتخذتها السلطات الأمنية.

وشملت تلك التدابير تمرکز الحراس والتحقق من هوية الأشخاص الداخلين إلى المواقع الخاضعة للحماية وإبقاء المناطق المحيطة بها خاضعة للمراقبة من أجل كفالة قدر كاف من الأمن. واتخذت تدابير مماثلة لحماية الأشخاص ذوي المركز الدبلوماسي وفقا للممارسات الدبلوماسية التقليدية. واعتبرت تلك التدابير كافية وملائمة للظروف الراهنة رغم أنه تجدر الإشارة إلى أن التطورات الأمنية كانت تُرصد لتحديد ما إذا كان لأي زيادة في التدابير المتخذة عادة ما يبررها. وكانت هذه التدابير تتخذ بالتنسيق مع البعثات والعاملين فيها وبالاتفاق معهم.

١١ - وأفادت كوبا (١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤) أن لديها نظام متعدد الاستجابات لأمن وحماية السلك الدبلوماسي. وهذا النظام وقائي بصورة أساسية وهدفه الرئيسي تعزيز مناخ السلامة والأمن لتمكين الدبلوماسيين المعتمدين من القيام بعملهم دون عائق.

وتدير هذا النظام إدارة أمن وحماية السلك الدبلوماسي التابعة لوزارة الداخلية. وتعمل الإدارة بشكل وثيق مع الوزارة والكيانات الأخرى التي يتألف منها النظام وتتولى تنسيق مجالات أخرى من عمل الوزارة وتلك الكيانات.

ويكفل النظام الحماية التامة للفروع والمكاتب الدبلوماسية وأماكن إقامة الدبلوماسيين فضلا عن كافة الموظفين الدبلوماسيين، بما في ذلك عند وجودهم خارج مقاطعة العاصمة، هافانا، حيث يعمل ويقيم أولئك الموظفون عموما.

وتشمل جوانب القوة الرئيسية للنظام ما يلي:

- العمل على مدار الساعة
- توفير خدمة ترجمة بالإنكليزية والفرنسية على مدار الساعة
- إتاحة رقم هاتف من ثلاثة أرقام يمكن للموظفين الدبلوماسيين المعتمدين لدى البلد استخدامه للاتصال من أي مكان لطلب المساعدة

- توفير استجابة من جانب الشرطة في غضون خمس دقائق من أي اتصال يقوم به الموظفون الدبلوماسيون الموجودون في بلديات بلايا وبلازا وهافانا القديمة
 - توفير نظام مراقبة بالفيديو في المناطق التي توجد فيها معظم مباني الهيئات الدبلوماسية في بلديات بلايا وبلازا وهافانا القديمة
 - توفير نظام دوريات يعمل على مدار الساعة وقوات متخصصة مهيأة للتعامل مع أعمال وحوادث تمس السلك الدبلوماسي
 - توفير تدريب متخصص للقوات العاملة في إطار النظام
 - توفير وكالة حماية خاصة للمكاتب الدبلوماسية، مما يكفل الحماية المادية لمباني الهيئات الدبلوماسية على أساس اتفاقات متبادلة أو عقود مباشرة
- وذكرت كوبا أنها ستواصل إيلاء اهتمام خاص لحماية وأمن البعثات الدبلوماسية والممثلين المعتمدين لديها، وذلك كدليل على التزامها بالقواعد الدولية القائمة في هذا الصدد، لا سيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.